جامـــعة واســـط
مجلـــــــة كليـــــــة التربيـــــة

العـدد الرابع والأربعون
الجزء الأول / آب /٢٠٢١

الحركات العماليـة في تركيـا ١٩٤٥ – ١٩٨٠

م.م. أياد ناجي علي
وزارة التربية / مديرية تربية صلاح الدين

المستخلص:

إن النقابات العمالية في تركيا واجهت عقبات حقيقية على مدار التاريخ، إذ لم تسمح الحكومة التركية بأنشاء نقابات للعمال حتى عام ١٩٥٢ إذ تأسس أول اتحاد نقابي في تركيا، وقد واجهت تلك النقابات عراقيل متعددة، إذ لم يكن مسموحاً لها بتنظيم إضرابات أو الانخراط في مفاوضات جماعية، وكان للعمال والموظفين العموميين تشريعات نقابية مختلفة، وكان العمال الأتراك مشمولين بقوانين مختلفة.

وتأسست الاتحادات والنقابات العمالية في البداية بشكل رئيسي في القطاع العام، ومعظمها في المدن التي تتركز فيها المؤسسات الاقتصادية، وللحركات العمالية في تركيا دور فعال في تأجيج الوضع السياسي من خلال إقامة الأضراب والمطالبة بتحسين مستوى الأجور وتأمين حقوق العاملين، وكان للأمن القومي التركي دور في الحد من الأنشطة النقابية الأساسية مثل حق الاضراب من خلال فرض القيود وحملات الاعتقال بحق زعماء الاتحادات النقابية العمالية.

الكلمات المفتاحية: (الحركات العماليـة، نقابات العمال، الأتحادات العمالية)

Labor movements in Turkey 1945-1980

Abstract:

Trade unions in Turkey faced real obstacles throughout history, as the Turkish government did not allow the establishment of trade unions until 1952 when the first union federation was established in Turkey, and these unions faced multiple obstacles, as they were not allowed to organize strikes or engage in collective negotiations. The workers and public officials had different trade union legislation, and Turkish workers were covered by different laws.

Trade unions and trade unions were established in the beginning mainly in the public sector, most of them in cities where economic institutions are concentrated, and the labor movements in Turkey have an effective role in

fueling the political situation by holding strikes and demands to improve the level of wages and secure the rights of workers, and the Turkish national security had a role in limiting Among the basic trade union activities such as the right to strike through restrictions and arrest campaigns against trade union leaders.

Key words: (labor movements, trade unions, trade unions)

المقدمة:

أن الحركات العمالية هو مصطلح عام يعني تنظيم شؤون العمال، من أجل شن الحملات التي تدعو أصحاب العمل والحكومات السياسية إلى تحسين أوضاعهم ومصالحهم وخصوصاً المطالبة بتنفيذ أو تشريع أو تعديل قوانين تحكم علاقات العمل، وأن وظيفة نقابات العمال هي العمل المنظم داخل المجتمعات، بهدف تمثيل مصالح العمال والطبقة العاملة، وأن الكثير من المنتخبين في السلطة سواء أفراد أو مجموعات سياسية قد يكونوا نشطاء في الحركات العمالية أيضاً.

وللحركات العمالية أهمية كبيرة لتطور العلاقات بين الدولة والمجتمع التركي، رغم أن الحركة العمالية في تركيا لم تتناول بشكل واسع على مستوى الدراسات التركية، إلا أنها تظل جزءاً مهماً في إثارة التوتر في السياسة التركية، وربما يعود سبب ذلك إلى السياسة الكردية والإسلامية والانحدار العالمي للشيوعية والأيديولوجيات الاشتراكية واليسارية، وقد أدت الحركة العمالية في تركيا دوراً نشطاً في التحول السياسي والاقتصادي للبلد، وقد أصبحت الحركة العمالية نشطة وتصادمية بشكل متزايد في أواخر الثمانينيات وذلك من خلال الإضراب الضخم الذي قام به عمال مناجم الفحم في زونغولداك وتجمعاتهم بشكل منظم للحصول لغرض تحسين مستوى المعيشة، فقد نزل نشطاء العمال إلى الشوارع للمطالبة بالحقوق الديمقراطية ومعارضة الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية في تركيا.

وترجع أسباب أختيار هذا الموضوع إلى أن دراسة النقابات العمالية في تركياً تعد حقلاً مهماً للباحثين في التاريخ التركي والتطورات الداخلية التركية على حد سواء، وتعد الحالة المثالية لدراسة الآثار المترتبة على التطورات الأمنية في تركيا.

وتكتسب أهمية دراسة النقابات العمالية في تركيا أثر كبير كونها أحدى الجماعات الضاغطة في صنع القرار في تركيا جنباً إلى جنب مع الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية، ولأجل التوصل إلى المعلومات الدقيقة في تناول الحركات العمالية في تركيا تم الاعتماد على الدرسات التركية الصرفة في هذ الجانب.

أما هيكلية البحث فقد تم تقسيم البحث على سبعة محاور وكما يأتي:

أولاً: الإرث التاريخي للحركة العمالية في تركيا:

يعود تاريخ حركة العمل ونقابات العمل في تركيا إلى نشوء الحكم العثماني، ولم تكن الدولة العثمانية دولة صناعية لذلك كانت طبقة العمال والحركات العمالية أشياء غريبة على الدولة، إلا أن علاقة العامل برب العمل في الثقافة الإسلامية التركية أُسست على أساس ديني أخلاقي قوي (أكينجي، ٢٠١٧، ص٢)، ففي سنوات الجمورية التركية ١٩٢٠– ١٩٢٥ كانت قد تأسس نقابات بسيطة طغى عليها طابع الفكر الشيوعي الذي كان آنذاك في بداية انتشاره بعد الثورة الفرنسية عام ١٩١٧، وفي الأعوام ١٩٢٥–١٩٤٦ صدرت تعديلات على قوانين العمل والجمعيات والعقوبات، فحرم العمال من حقوقهم السياسية والنقابية ولم يسمح سوى لجمعيات ذات طابع تعاوني وتكافلي، وفي نهاية عام ١٩٤٦ تم غلق مئات النقابات في عموم تركيا(حميدي، ٢٠٢٠، ص٤١٩).

وكان الاتحاد التركي لنقابات العمال والذي يسمى (تورك أيش) الذي ينظم بشكل أساسي عمال القطاع العام، تشكل عام ١٩٥٢ على أساس القانون النقابي الأول لعام ١٩٤٧، هذا القانون لم يعترف بالحق للدخول في مفاوضة جماعية أو الحق في الإضراب(Dinler,2012, p1-2)، فقد كان موقف الاتحاد هو الحزب الأعلى في السياسة واتخذت الحكومة موقفاً تصالحياً تجاهها، وبعد بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠ اصدر قانون الاتحاد رقم ٢٧٤ والمفاوضة الجماعية والإضرابات وقانون الإغلاق رقم ٢٧٥ صدر في عام ١٩٦٣ والذي اعترف بالحق في الإضراب والمشاركة الجماعية المساومة، وسمح بزيادة عضوية الأعضاء بحيث تجاوز عددهم المليون بحلول عام ١٩٧١(Aslan,2010, p85-86).

وكان اتحاد نقابات العمال الثوريين (دسك) والذي تأسست عام ١٩٦٧ نتيجة للأضراب الذي أحدثته الطبقة العاملة في مصنع زجاجيات شيشكام، إذ أحتج نحو (٢٤٠٠) عامل طالبوا بزيادة مستوى الأجور وزيادة الأمن الوظيفي، إذ أسهمت هذه الظروف الراهنة في تأسيس اتحاد نقابات العمال الثوريين (دسك) وأصبح له موقفاً رسمياً بشكل علني(Efe Can and Berk,2018, p4).

ولقد اتخذت إجراءات عسكرية قوية ودعمت حزب العمل التركي الذي تأسس البعض منه، إذ أن بعض أعضاء حزب العمال هم من اتحاد نقابات عمال (تورك إيش) وقد حصل هذا الاتحاد على بعض الدعم خلال فترة الوطنية جبهة الحكومة عام ١٩٧٥ لكنها لم تسجل أي تخصص في عام ١٩٨٣ مع سن قانون النقابات العمالية رقم٢٨٢١ واتفاقية المفاوضة الجماعية والإضراب وقانون الإغلاق رقم ٢٨٢٢ الذي فرض قيودًا شديدة على حرية التنظيم النقابي، وقد ظل قانون ١٩٨٣ ساري

المفعول مع تعديلات طفيفة فقط حتى يوماً هذا ولا يزال يعمل كحاجز رئيسي أمام جهود تنظيم الحركة العمالية (Dinler,2012, p5).

وقد أنضم مئات الآلف من العمال في تركيا إلى النقابات العمالية خلال عقد الستينات، رغم أن الهيئات النقابية العمالية قد نضمت قبل عام ١٩٦٠، إلا أنها تصرفت كهيئات نقابية خارج الساحة السياسية، واستحوذت على نسبة (١٤%) من القوى العاملة الزراعية و(٤٣%) من القوى العاملة الصناعية، إلأ أن التضخم في عدد النقابات العمالية في أواخر عام ١٩٧٠ قلل من تأثيرها ونفوذها(أحمد، ٢٠٠٥، ص٤٥٩).

ثانياً: التشريع النقابي للعمالة في تركيا:

للعمال والموظفين العموميين تشريعات نقابية مختلفة، وكان العمال الأتراك مشمولين بقوانين مختلفة(Aklar,2010, p11)، وحاولت الدولة مراقبة الأتحادات والنقابات العمالية من خلال اللوائح القانونية وبالتالي فإن عملية التشريع لديها كان له أهمية حيوية للحركة العمالية منذ بدايتها، ففي الفترة ١٩٥٠–١٩٦٠ قام الحزب الديمقراطي الحاكم بسن التشريعات ومتابعتها السياسات التي أفادت طبقة العمال تمثلت في الخطوات الإيجابية فيما يتعلق بالتشريعات منها عطلة نهاية الأسبوع مدفوعة الأجر وإجازة سنوية مدفوعة الأجر ومكافآت قانونية وتوسيع نطاق قانون العمل والضمان الاجتماعي ومحاكم العمل مع العامل بمثابة القاضي وقرض البناء المدعوم للعمال(الصائغ، ٢٠١٠، ص٢٩٧–٢٩٨).

وعشية الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠ رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس (https://ar.wikipedia.org/wiki)، كان قد احتفل بعيد العمال باعتباره **(عيد العمال)**، إلى جانب ذلك منحت الحكومة زيادات في الأجور نتيجة الخلافات الجماعية التي بدأت من قبل النقابات العمالية أو من قبل مجموعات العمال(الصالح، ٢٠١٢، ص١١).

وقد وسع دستور تركيا الصادر عام عام ١٩٦١ الحق في التنظيم إلى موظفي الخدمة المدنية ومكفول حق الإضراب للعمال، وتم تكريس مفهوم **(الدولة الاجتماعية)** في الدستور لأول مرة، وأن القانون رقم ٢٧٤ بشأن النقابات العمالية والقانون رقم ٢٧٥ الخاص بالنقابات الجماعية كان قدر تم أصدر الحق في إضرابات وإضرابات اتفاقيات العمل في عام ١٩٦٣ وتنظيم شؤون الصناعة (Yıldırım Koç,1999, p28-29).

وقد منح القانون رقم ٢٧٤ جميع العمال الحق في تكوين نقابات ، ووسع حرية تكوين النقابات ، وخفض الحد الأدنى لسن العضوية النقابية من ١٨ إلى ١٦ ، وبسط شروط الانتساب إلى المنظمة

الجامعة التي أوقفت شرط الحصول على إذن حكومي للانضمام إلى المنظمات الدولية، إذ أدخلت نظام الشيك لخصم مستحقات النقابات وسمحت للنقابات بإمكانية ممارسة تأثير في السياسة دون إقامة علاقات مالية أو عضوية مع الأحزاب السياسية (Stiftung, 1998, p1-2).

وقد أصبحت اتفاقيات العمل الجماعية التي كانت في فترة ١٩٤٦-١٩٦٣ استثناءات ركزت القاعدة والحركة النقابية على اكتساب الحقوق من خلال الحركة الجماعية التي تتجاهل إلى حد كبير الساحة السياسية وتعديل التشريعات (Yıldırım Koç, p28)، وتوجد فروقات في أعداد نقابات العمال العاملين في تركيا بين القطاع العام والقطاع الخاص، فالقطاع الخاص كان يتسم بعدم دقة البيانات نتيجة للتزوير في المعلومات، بينما القطاع الخاص كان عدد النقابات العمالية فيه أكثر (حميدي، ص٤٣٠).

ثالثاً: الأتحادات العمالية في تركيا:

تأسست الأتحادات والنقابات العمالية في البداية بشكل رئيسي في القطاع العام، ومعظمها في المدن التي تركز فيها المؤسسات الاقتصادية، في البداية كانت هناك نقابات في مكان العمل (منزل) ثم المجالس المحلية وتم إنشاء اتحادات مجلس نقابات عمال اسطنبول وهو المجلس المحلي الأكثر أهمية الذي وجه نشاط النقابات العمالية في مناطق أخرى، ومن أهم الاتحاد العمالية في تركيا:

١ – **اتحاد نقابات عمال (تورك إيش):** تأسس عام ١٩٥٢ ويعد من أكبر الاتحادات في عموم البلاد، وقد بلغ عدد أعضاءه بحلول عام ١٩٥٤ يبلغ ١١٧,٤٨٧ عضوًا منظمين في ١٤٦ نقابة، ومقره في أنقرة، ويمارس العمال وظائفهم في مؤسسات القطاع العام وفي المقاطعات الصناعية مثل اسطنبول وإزمير وبورصة وأضنة وأنقرة وإسكيسهير ومرسين، وضم قطاعات واسعة كالعاملين في البلديات وعمال البترول وعمال قطاع الغذاء والأقمشة والطرق، وقد انتم هذا الاتحاد رسمياً إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة (ICFTU) وعضواً في الاتحاد النقابي الأوربي (ETUC) (حميدي، ص٤٢١-٤٢٢).

٢ – **اتحاد عمال الخدمة العامة (كمك):** تأسس عام ١٩٦٥، وقد جرت محاولات عديدة لفصل موظفي الحكومة عن عمالها وبخاصة المعلمين وموظفي الصحة، وحاولوا الحصول على مكاسب إضافية عن المكاسب التي حصل عليها العمال بموجب قانون اتحاد عمال (تورك إيش)، علماً أن موظفي الصحة والموظفين الفنيين كانوا قد حصلوا على حق تأسيس نقابات ولكن دون حق الأضراب (حميدي، ص٤٢٢).

٣ – اتحاد نقابات العمال الثوريين (دسك): تأسس عام ١٩٦٧ من قبل مجموعة من القادة المعارضين في أتحاد (تورك إيش) إذ كان هذا الاتحاد وثيق الصلة بحزب العمال التركي، وفي حزيران ١٩٧٠ قاد الاتحاد اضرابات شاملة أحتجاجاً على القوانين المناهضة للنقابات العمالية، فضلاً عن رفضه التوجهات الأمريكية وتقليدها(عبد الرزاق، ٢٠١١، ص٣٢)، وعلى الرغم من إغلاق الحكومة له في ١٢ أيلول ١٩٨٠ له، إلا أنه ظل يواصل نضاله النقابي والسياسي، فتزايدت أعداد أعضاء هذا الأتحاد بسبب انضمال اليساريين المعارضين من اتحاد (تورك إيش) فبلغ عدد أعضاءه للمدة (١٩٧٠–١٩٨٠) نحو (٥٠٠) ألف ولكن بعد انقلاب عام ١٩٨٠ حكم على قادته بالإعدام(حميدي، ص٤٢٢).

٤ – الأتحاد القومي لنقابات العمال (مسك): تأسس عام ١٩٧٠ في ولاية أزمير التركية، وكان أعضاءه يشكلون القوة الضاربة لحزب الحركة القومية التي استعملها لضرب اتحاد عمال (دسك) اليساري(Dinler, p1)، وذلك لاضعافه في سبعينات القرن الماضي في المناطق التي كانا يعملان فيها معاً، وقد برزت قوة الاتحاد في مدة حكم حزب الحركة القومية ١٩٧٦–١٩٧٨، وقد تعرض الاتحاد بعد انقلاب عام ١٩٨٠ إلى الإغلاق أسوة بالاتحادات النقابية الأخرى، ولكنه استعاد نشاطه عام ١٩٨٤ حينما تم رفع الحضر عن الأتحادات العمالية (حميدي، ص٤٢٣).

٥ – أتحاد نقابات عمال (حق إيش): تأسس عام ١٩٧٦ في مدينة أنقره مع تصاعد نشاط الحركات النقابية والتيارات الإسلامية التي صار لها تأثير سياسي واضح، وكان شعاره يحتوي على علامة مصنع ومنارة جامع، وتضمن نضامه الداخلي دعوة لمساندة العمال وأصحاب الحرف البسيطة على حد سواء، ومقاوة العناصر ذو الأصول الخارجية كالشيوعية والصهيونية والفاشية، وكان لأعضاءه دور بارز في الحركة النقابية عام ١٩٨٠(حميدي، ص٤٢٤).

رابعاً: مستويات الأجور للعمالة في تركيا:

تنص المادة ٣٩ من قانون العمل رقم ٤٨٥٧ على أنه من أجل تنظيم الحالة الاقتصادية والاجتماعية لجميع أنواع العمال الذين يعملون في ظل عقد العمل وضمن أو خارج نطاق هذا القانون، الحد الأدنى يتم تحديد الأجر كل سنتين على أبعد تقدير من قبل وزارة العمل والضمان الاجتماعي من خلال وساطة تقييم الحد الأدنى للأجور (العمولة) وتحدد المادة أولاً من لوائح الحد الأدنى للأجور الحد الأدنى للأجور على أنه الأجر الذي يُدفع للموظفين بالمقابل ليوم عمل عادي واحد وهذا يكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية للموظفين مثل التغذية والسكن والملبس والصحة والنقل والأنشطة الثقافية بأدنى معدل بناءً على الأسعار الحالية (Aklar, p55).

ووفقًا للمؤشرات الكمية فقد زاد عدد أعضاء النقابات العمالية في تركيا كما زاد عدد العمال من (٥٢,٠٠٠) عامل عام ١٩٤٨ إلى (١٨٩,٥٩٥) عامل عام ١٩٥٢ ثم تزايد إلى (٢٨٢,٩٦٧) عامل عام ١٩٦٠ (Aklar, p19).

قامت الحكومة التركية بتوجيه القطاع العام بزيادة مستوى الاجور للطبقة العامة خلال عام ١٩٦١ وذلك نتيجة لنضال الطبقة العاملة وتضحياتهم، من خلال المستويات العليا للتنظيم النقابي والاضراب وأشكال أخرى من نظال الطبقة العاملة، وأن السبب الرئيس وراء ذلك هو استغلال الفرص التي أتى بها دستور عام ١٩٦١، مما أدى إلى زيادة ثابتة في مستوى الأجور الحقيقية (Efe Can and Berk, p4).

وأن البيانات الرسمية لتاريخ تركيا تؤكد أنه كان هناك تحسن وزيادة في مستوى الأجور للطبقة العاملة في تركيا للمدة (١٩٦٣-١٩٧٦) وتفسير ذلك يرجع إلى استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات والتي تطلبت التوسع في السوق الوطنية، إذ استلزم ذلك أن يقوم الرأسماليون بزيادة مستوى الأجور من أجل الحفاظ على استهلاك منتجاتهم في السوق المحلية(شالوخ، ٢٠٠٨، ص٢٠٠).

وعندما نجح الجيش التركي في صد انقلاب ١٩٧١ لجأت الحكومة إلى خفض مستوى الأجور للطبقة العاملة بنسبة (٧%) بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٣، ووصل نظال الطبقة العاملة ذروته بعد عام ١٩٧٣، وعندئذ تم تطبيع العملية السياسية من خلال إجراء انتخابات حرة، وقد انخفضت الأرباح وارتفعت الأجور في النصف الثاني من عام ١٩٧٠ من خلال هجوم مكثف من قبل الرأسماليين، مما أثار هذا مقاومة كبيرة من قبل الطبقة العاملة وزيادة أنشطة الاضراب بأكثر من الضعف بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٠ مقارنة بالسنوات الثلاث الماضية (Gürel,2011, p214-215).

خامساً: أثر الحركات العمالية في الانقلابات العسكرية في تركيا:

١ – الأنقلاب العسكري في ٢٧ آيار ١٩٦٠:

لم تشارك النقابات العمالية بأي دور في التعبئة الشعبية التي مهدت الطريق للأنقلاب العسكري في ٢٧ آيار ١٩٦٠ عدا منظمة اتحاد نقابات عمال (تورك إيش) الذي كان داعم للسلطة العسكرية، إذ كان مدعوماً من جهات متنفذة في السلطة لاغراض سياسية، فقد كان هناك ست أعضاء ممثلين منتخبين ديمقراطياً من اتحاد نقابات عمال (تورك إيش) طلب منهم الانظمام إلى الجمعية التاسيسية لصياغة دستور جديد في تركيا.

وقد كان هناك حدثان مهمان في تاريخ النقابات العمالية التركية أعقاب التصديق على دستور ١٩٦١، الحدث الأول تمثل في تحشيد مسيرة كبيرة من العمالة بزعامة **(رالي سراجان)** ضمن أكثر

من ١٠٠,٠٠٠ عامل أحتجوا على فشل الدولة في تنفيذ الحقوق الدستورية الخاصة بالطبقة العاملة مثل زيادة مستوى الأجور وتحسين ظروف العمل، ويعد هذا الاحتجاج أول تجمع عمالي كبير في أرجاء تركيا **(Efe Can and Berk, p3).**

أما الحدث الثاني فقد تمثل في احتجاج العمال في مصنع كافيل عام ١٩٦٣ وذلك نتيجة ضغط صاحب العمل في التراجع عن الفوائد والأجور وإلغاء النقابات في مكان العمل، مما أثار ذلك سخط الطبقة العاملة، وقد ساهم كلٍ من تجمع رالي سراجان ومقاومة كافيل بشكل مباشر في التصديق على القوانين التي نضمت الاتفاق الجماعي في الطبقة العاملة وتقنين الحق في الاضراب عام ١٩٦٣**(Efe Can and Berk,p3-4).**

٢ – الأنقلاب العسكري في ١٢ مارس ١٩٧١:

تميزت مرحلة السبعينات في تركيا بالصراعات المسلحة بين اليمن والشمال كحروب بالوكالة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد السوفيتي، فقد عمّت الفوضى معظم أرجاء تركيا، وقد دخل النشاط النقابي في هذه الفترة في مرحلة جديدة وسريعة في الجانب السياسي وارتباطه بالسياسة اليسارية خلال أحداث ١٥–١٦ يونيو التاريخية في عام ١٩٧٠، وقد قدم اتحاد نقابات عمال (تورك إيش) مقترحاً للحكومة في انشاء احتكار نقابي لوقف نفوذ اتحاد نقابات العمال الثوريين (دسك) المتزايد واضفاء الطابع الاجتماعي على سياسة اليسار، إذ تم حشد أكثر من ١٥٠,٠٠٠ عامل في أكثر من (٦٨) مكان وأحتلال شوارع متعددة في مدينتي أسطنبول وكوجالي التركية بدعم من منظمة (Tip) فضلاً عن العديد من العمال التابعين إلى اتحاد نقابات عمال (تورك إيش) **(Efe Can and Berk,p3-6).**

وقد تزامنت الاضطرابات العمالية قيام طلبة الجامعات بمظاهرات صاخبة طالبت السلطة بإجراء إصلاحات إقتصادية وسياسية واجتماعية شاملة، وقد رافق تلك التحركات الطلابية عمليات خطف وأغتيال سياسي(الربيعي والمكصوصي، ٢٠١٩، ص٢٨١)، وكان الرد على هذه التوترات السياسية الحاصلة إذ قام قسم من الجناح اليميني في الجيش التركي تنظيم انقلاب ١٢ مارس ١٩٧١ والذي أوفق جميع الأنشطة النقابية العمالية وأعتقل العديد من نشطاء اتحاد نقابات العمال الثوريين (دسك) **(Efe Can and Berk,p3-4).**

٣ – الأنقلاب العسكري في ١٢ سبتمر ١٩٨٠:

كان للنقابات العمالية دور في نشر الدعايات السياسية والاقتصادية في المصانع واقامة المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي كانت تحمل طابع التحدي والعصيان مما اوقف المصانع عن العمل، فأدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج وشحة البضائع في الاسواق وارتفاع الاسعار، وظهرت

الحركات الطلابية التي تنوعت جمعياتهم وازدادت نشاطاتهم السياسية، فتحولت الجامعات إلى مسرح للجدل والتصادم بالسلاح بين الطلبة.

وظهرت الجمعيات السرية والارهابية ذات التوجه اليميني واليساري، بلغ عددها مطلع السبعينات نحو اربعين جمعية، مدعومة فكرياً ومادياً من الخارج، وقامت بنشر الرعب والخطف والقتل وسلب البنوك وقطع الطرق، والهجوم على مؤسسات الدولة، ومقرات الاحزاب والجمعيات والصحف، والمقاهي والفنادق والمطاعم السياحية(https://ar.wikipedia.org/wiki).

ومن الصراعات المذهبية التي حدثت هو أحداث ١٩٧٨ عندما تقاتل السنة الذين يشكلون ٨٠% من الأتراك وبين الشيعة في قهرمان مرعش في جنوب شرق تركيا، وكان لحزب الحركة القومية دور كبير في تصعيد أحداث العنف السياسي في هذه المدينة، فكانت حصيلة العنف مقتل ١١١ شخصاً وجرح أكثر من ألف شخص، مما دعا الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية في ثلاث عشرة ولاية وإقالة وزير الداخلية عرفان اوزاي دنبلي من منصبه فازداد عدد القتلى سنة ١٩٧٩ في جل البلاد ليصل معدله ٢٠ قتيلاً في اليوم، فكان الضباط الاتراك يرون أن الوقت قد حان للتدخل، فقرروا تقديم رسالة إلى الأحزاب جميعها عن طريق رئيس الجمهورية، وازدادت ظاهرة الاغتيالات السياسية لتشمل مسؤولين سياسيين كبار، فقد اغتيل رئيس الوزراء السابق نهاد ايريم، على ايدي منظمة ديف سول اليسارية المتطرفة، انتقاماً منه لإقدامه على حل التنظيمات النقابية والطلابية، واعلان الاحكام العرفية لمواجهة التمرد الكردي شرقي البلاد(https://ar.wikipedia.org/wiki).

وقد أسفرت هذه التصعيدات في الوضع السياسي إلى حدوث انقلاب عسكري في ١٢ سبتمر ١٩٨٠، وقد أسفر هذا الأنقلاب عن وقوع خسائر كبيرة مادية ومعنوية لطبقة العمال وطبقات المجتمع الأخرى، إذ تم أعتقال ما يقارب ٦٥٠,٠٠٠ شخص من السكان وهناك أكثر من ٧٥٠ شخص ضحية لأسباب مختلفة، وهناك ٤٢٠ شخص حكم عليه بالاعدام، و١٤,٠٠٠ شخص حالة سحب الجنسية، فضلاً عن ذلك هناك ٢٣,٧٠٠ شخص حالة إغلاق قسري و٩,٩٦٢ شخص رفعت عليهم دعوة قضائية بتهم التعذيب**(Efe Can and Berk,p3-7)**، ونتيجة لهذه الظروف الراهنة فقد تأثرت سمعة تركيا الدولية نتيجة لتهم القمع السياسي والاعتقال التعسفي والسجن دون محاكمة وتعذيب وانتهاكات لحقوق الإنسان والطبقة العاملة في البلاد **(Metz,1995,p61)**.

وقد حضرت السلطة العسكرية في تركيا اتحاد نقابات العمال الثوريين (دسك) والأتحاد القومي لنقابات العمال (مسك) من مزاولة نشاطاتهم وتسريح العمال من أعمالهم ومنع الاضرابات بهدف إرساء الاستقرار السياسي في البلاد، ولكنها سمحت لأنشطة أخرى في العمل مثل اتحاد نقابات عمال

(تورك إيش) وسبب ذلك يرجع إلى روابط سياسية بين أعضاء هذا الاتحاد والسلطة **(Mahiroğulları,2001,p44)**، ويعد هذا الأنقلاب من أكثر الانقلابات العسكرية ديمومة في تاريخ تركيا وكاد فيه أن يقضي على الجمعيات والنقابات العمالية(الهامي، ٢٠١٧، ص٦-٧).

سادساً: الأمن القومي التركي وأثره في الحركة العمالية:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية دفعت التطورات السياسية العالمية تركيا إلى مسار جديد، إذ تم توقيع ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ يونيو ١٩٤٥، ومن خلاله أصبح هناك تحول في النظام العالمي لصالح الأنظمة الديمقراطية، أي التقارب التركي- الأمريكي الناتج عن المساعدات الإقتصادية والعسكرية مما أثر في السياسة الداخلية لتركيا، ونتيجة لتأثير هذه الظروف السياسية أنشأت العديد من النقابات العمالية بسبب الاتجاهات الديمقراطية في تلك الفترة (حميدي، ص٤٣٠)، وقد ظهر حزبان أشتراكيان في الساحة السياسية لعبت دوراً في تنظيم النقابات ابتداءاً من عام ١٩٤٥ هما الحزب الديمقراطي والحزب الأشتراكي التركي[١].

يرتبط الأمن ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الدفاع عن النفس الذي يتألف من ثلاثة جوانب رئيسة تتمثل في: ضمان بقاء السكان؛ حماية وحدة الأراضي والحفاظ على الهوية الأساسية للأمة على النحو الذي تتشكل من السمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية **(Republic of Turkey,2010,p1)** وقد استخدم الأمن القومي في تركيا من قبل الحكام المدنيين للسيطرة على الحركة العمالية وعرقلة الأنشطة النقابية الأساسية مثل حق الاضراب من خلال فرض القيود وحملات الاعتقال بحق زعماء الاتحادات النقابية العمالية **(Mello, 2010,p5)**.

وقد تأسس مجلس الأمن القومي في تركيا عقب انقلاب عام ١٩٦٠م وسيطرة الجيش على مقاليد الحكم في البلاد، أتى تأسيس مجلس الأمن في تركيا[٢] في ذلك الوقت ليضمن سيطرة قادة الجيش التركي على مقاليد الحكم بعد تسليم السلطة لحكومة مدنية وليبقى النفوذ الأساسي بيد القوات المسلحة الذين يشكلون مجلس الأمن القومي ويديرون البلاد من خلاله، وقد استخدمت الدولة تدابير طارئة لايقاب أي تهديدات داخلية تستهدف الحكومة من خلال إعطاء منظومة الأمن القومي صلاحيات واسعة؛ إذ كانت هناك حاجة كبيرة لانشاء هذه المنظومة من الأمن ومنع حدوث الاحتجاجات والاضطرابات مرة أخرى**(Bilgin, 2015,p175)**.

وقد نوقش مجلس الأمن القومي دستور عام ١٩٦٠ والذي كان ينظر إليه على أنه السبب الرئيس في حصول الاضطرابات والاحتجاجات في البلاد، مما دعت الحاجة إلى تعديل هذا الدستور، فكان بحلول عام ١٩٧٠ إضطرت حكومة **(ديميريل)**[٣] تعديل قانون النقابات العمالية رقم (٢٧٤) وقانون

العمل الجماعي والاضراب والأغلاق رقم (٢٧٥) والذي من شأنه أن يحد من من نشاطات النقابات العمالية والحق في الاضراب **(Urhan and Çelik,, 2010,p10).**

أن مجلس الأمن القومي الذي تولى السلطتين التنفيذية والتشريعية نفذ قرارات مهمة في عام ١٩٨٠ تتعلق بالحياة العمالية؛ إذ تم إعلان الأحكام العرفية في البلاد، وتأجيل الاضرابات وحالات الإغلاق، وتم إيقاف عمل النقابات والجمعيات العمالية وتم تجميد أموالهم، فضلاً عن حضر بعض الأشخاص من مغادرة البلاد، وضمن مجالات عمل الأمن القومي التركي هو تعيين لجان خاصة في فض النزاعات العمالية وثم تفويضه لإصدار قرارات بشأن أجور الطبقة العاملة لمدة أربع سنوات.

حافظ مجلس الأمن القومي على نشاطه التشريعي بعد إعتماد دستور جديد في تركيا، ومن بين القوانين التي سنها مجلس الأمن القومي على أساسه المؤقت هو المادة (٨) من الدستور وقانون النقابات العمالية رقم (٢٨٢١) وقانون الجمعيات رقم (٢٠٩٨) وقانون الاجتماعات والتظاهرات رقم (٢٩١١) **(Urhan and Çelik ,p3-4).**

بعد انقلاب عام ١٩٨٠ زادت سلطة الأمن القومي ولا سيما في اللوائح الداخلية للأمانة العامة لمجلس الأمن القومي، إذ يتم التعامل مع جميع الحالات اليومية في البلاد على نطاق واسع، وتداخلت الأمانة العامة في جميع حالات الحياة الإجتماعية والسياسية بإخضاع المجتمع لعمليات نفسية مختلفة (عبد، ٢٠٢٠، ص١٤٤).

سابعاً: هجرة العمالة من تركيا إلى بلدان أوربا:

كانت بداية حركة الهجرة التركية في مطلع عام ١٩٦٠، إذ كانت تركيا من بين مجموعة الدول من حيث الحركة العمالية المهاجرة منها إلى بلدان أوربا الغربية، وبدأت هذه الهجرات بعد الحرب العالمية الثانية، وبجانب ثلاث حالات معزولة تاريخياً وغير مهمة نسبياً، فقد كانت المرة الأولى التي ظهرت فيها تركيا كدولة ذات نطاق واسع من الهجرة الاقتصادية والحركات المهاجرة وكان لهذه الحركات المهاجرة سلائفها في أواخر عام ١٩٥٠**(Akgündüz,1993,p154-158).**

وكانت مصالح الدول الأوروبية الأساسية هي الاستجابة إلى نقص العمالة بعد الحرب العالمية الثانية من خلال الهجرة قصيرة المدى من أقل البلدان المتقدمة، في حين أن مصالح دول الأطراف لإرسال المهاجرين إلى الخارج من أجل الاستفادة من المهاجرين الاقتصادية (تصدير القوى العاملة الفائضة) وهناك منافع اقتصادية واجتماعية تتمثل في الاجتماعية نقل المعرفة والخبرات العلمي**(İçduygu,2014,p4).**

أن بوادر الهجرة التركية نحو أوربا الغربية بدأت عندما قامت وزارة العمل التركية بإرسال بعثة رسمية من العمالة لمقاطعة شليسفيلغ بغرب المانيا تضمنت مجموعة من خريجي الثانوية الفنية التركية وذلك للتدريب وتعلم الخبرات، وكان الهدف من هذا المشروع هو إعادتهم كرؤساء أعمال في تركيا، وعند الأنتهاء من البرنامج التدريبي أصر المتدربون على البقاء في الاراضي الألمانية كونهم قد وجدوا لهم وظائف بشكل أساس في أحواض بناء السفن في مدينة هامبورغ، إذ كانت هذه أول أحداث هجرة العمالة التركية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد سبقت هذه الهجرة هجرة أخرى تضمنت مجموعة صغير من العمالة تم دعوتهم إلى المانيا عبر طرق غير حكومية في يوليو من عام ١٩٦٠ **(Akgündüz, p156-157).**

وكان المواطنين الأتراك يبحثون عن طرق غير نظامية لعبور الحدود إلى الدول الأوروبية، وكانت تركيا ترسل العمال المهاجرين النظاميين حتى منتصف السبعينيات، كرد فعل لقواعد التأشيرات الأكثر صرامة وسياسات الهجرة التي اعتمدتها هذه الدول**(Toksöz and others,2012, p12).**

أن ممثلوا أرباب العمل الألمان أنشأوا لهم مكاتب غير رسمية في مدينة أسطنبول التركية من أجل توجيه العمال بالهجرة إلى المانيا في ٣٠ أكتوبر عام ١٩٦١، وقد وقعت الحكومتان التركية والألمانية اتفاقية تعترف قانوناً بالمنظمة المذكورة أعلاه كتعيين دائم ومكتب رسمي للعمال المهاجرين، وقد بلغ عدد العمال الأتراك في المانيا الغربية نحو ٢٧٠٠ نسمة عام ١٩٦٠ ثم تزايد بنحو ٦٨٠٠ نسمة عام ١٩٦١، كما عملت بلدان أوربا الأخرى في أستقطاب العمالة التركية ومنها دول فرنسا وهولندا من خلال أنشاء مكاتب توظيف دائمة في تركيا١٩٦٠**(Akgündüz, p155).**

كما تم توقيع أتفاقيات للعمل المشترك بين تركيا وفرنسا عام ١٩٦٥ وبين تركيا والسويد عام ١٩٦٧ وبين تركيا وأستراليا عام ١٩٦٨، وكانت هجرات العمالة التركية نحو استراليا من أفضل الهجرات لكونها كانت أكثر ديمومة وحدثت على نطاق صغير، إذ تتألف من منتقى من العمال الماهرة التركية مع عوائلهم وتغطية نفقاتهم الكلية، وقد بلغ ما يقارب ١٣,٠٠٠ نسمة من المهاجرين الأتراك في أستراليا بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٣، وقد أستمرت هذه الهجرة على نطاق أوسع عام ١٩٨٠، إذ كان عدد المستوطنين الأتراك من العمالة في أستراليا نحو ١٦,٣٥٦ نسمة بين عامي ١٩٧١ و١٩٨٠، كما وقعت اتفاقيات أخرى من الهجرة وتنقل العمالة مع سويسرا عام ١٩٦٩ ومع الدنمارك عام ١٩٧٠، إذ اعترفت تركيا بالوجود الفعلي للموظفين الأتراك في كلا البلدين بدلاً عن اتفاقيات التوظيف**(Akgündüz, p155-156).**

كانت دول أوربا الغربية قادرة بسهولة على استيعاب العمالة الاحتياطية المتاحة داخل أوربا الغربية بواسطة تطبيق شروط معاهدة روما عام ١٩٥٧ والتي نصت أحد بنودها في الحق في تنقل

العمالة بين دولة وأخرى، فقد أعطت رأس المال كل دولة من دول المجموعة الاقتصادية الأوربية (EEC) مجاناً للوصول إلى العمالة لدى كل منها، فقد فرض على سبيل المثال توظيف نحو ٤٩٥,٠٠٠ نسمة من العمالة الأجانب من أعضاء المجتمع الأخرين في المانيا الغربية في عام ١٩٦٦ **(Akgündüz, p155).**

وكان المهاجرون الأوائل من الأتراك الذين ذهبوا إلى أوروبا في الستينيات من القرن الماضي في أغلب الأحيان كانوا يسكنون في المناطق الريفية؛ وذلك بسبب التمييز ضد هؤلاء السكان نتيجة لسياسات البلدان المضيفة **(De Bel-Air,2016, p8).**

وقد فضلت المانيا العمالة التركية على غيرها من البلدان الأوربية الأخرى ولا سيما على حساب العمالة الأيطالية وذلك من خلال توسيع سوق العمل على حساب العمالة الإيطالية ولزيادة تواجد الأتراك في المانيا، إذ كانت النزعة الأمبريالية الألمانية في تركيا في أقوى حالاتها، فضلاً عن ذلك هناك أسباب أخرى تتمثل في رغبة العمالة التركية لما تتمتع به من أنتضام أكثر ومرونة في العمل، وهذه الأسباب مجتمعة ساهمت في زيادة وتيرة الهجرة نحو المانيا خلال عام ١٩٦٩، فقد بلغ عدد العمالة المهاجرة من تركيا إلى المانيا نحو ١٨٤,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٦٩ وتزايد بنحو ٦٤٨,٠٠٠ نسمة في عام**(Akgündüz, p162-163).**

الخاتمة

لعبت النقابات العمّالية في تركيا دوراً مهماً في في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من الضغوطات التي تعرّضت لها ووصلت إلى حدّ تهديد أعضائها وقتلهم، فهي نجحت مع مكوّنات سياسية أخرى، في إقرار وتعديل بعض القوانين الدستورية في البلاد، ومن أهم الأمور المحفّزة لحراك نقابات العمال في تركيا، هو التقليل من مستوى الأجور والضمان الاجتماعي مما يدفع الطبقة العاملة إلى الإضراب للدفاع عن مصالحهم، ومن هنا شكّل دفاعهم عن حقوقهم العمالية مدخلاً للدفاع عن إحدى أهم المصالح الوطنية (حقوق الطبقة الأجتماعية).

ويمكن عرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث كما يأتي:

١ – يعود تاريخ النقابات العمالية في تركيا إلى العهد العثماني، ولم تسمح الحكومة التركية الحديثة بأنشاء نقابات للعمال حتى عام ١٩٥٢ إذ تأسس أول اتحاد نقابي في تركيا، وقد استحوذت على نسبة (١٤%) من القوى العاملة الزراعية و(٤٣%) من القوى العاملة الصناعية، إلاّ أن التضخم في عدد النقابات العمالية في أواخر عام ١٩٧٠ قلل من تأثيرها ونفوذها.

٢ – شهدت تتركيا للمدة (١٩٤٥–١٩٨٠) تشكيل عدة اتحادات نقابية خاصة بالطبقة العاملة، ومن أبرز هذه الاتحادات وأكثرها تأثيراً هو اتحاد نقابات عمال (تورك إيش) والذي تأسس عام ١٩٥٢ ويعد من أكبر الاتحادات في عموم البلاد، وقد بلغ عدد أعضاءه بحلول عام ١٩٥٤ يبلغ ١١٧,٤٨٧ عضوًا منظمين في ١٤٦ نقابة، ومقره في أنقرة، ويمارس العمال وظائفهم في مؤسسات القطاع العام وفي المقاطعات الصناعية مثل اسطنبول وإزمير وبورصة وأضنة وأنقرة وإسكيسهير ومرسين.

٣ – كان للنقابات العمالية في تركيا دور مؤثر في السياحة السياسية وتأجيج الرأي العام، إذ أن البوادر الرئيسية لحدوث الأنقلاب العسكري في ١٢ مارس ١٩٧١ والأنقلاب العسكري في ١٢ سبتمر ١٩٨٠ كان نتيجة الاضراب والمظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي كانت والعصيان المدين الذي يقوم به الطبقة العاملة.

٤ – كان لمنظومة الأمن القومي التركي دور فعال في عرقلة الأنشطة النقابية الأساسية مثل حق الاضراب من خلال فرض القيود وحملات الاعتقال بحق زعماء الاتحادات النقابية العمالية، وذلك بهذه ارساء الاستقرار السياسي العام في البلاد.

٥ – قامت الحكومة التركية بتوجيه القطاع العام بزيادة مستوى الاجور للطبقة العامة خلال عام ١٩٦١ وذلك نتيجة لنضال الطبقة العاملة وتضحياتهم، من خلال المستويات العليا للتنظيم النقابي والاضراب وأشكال أخرى من نظال الطبقة العاملة، وأن السبب الرئيس وراء ذلك هو استغلال الفرص التي أتى بها دستور عام ١٩٦١، مما أدى إلى زيادة ثابتة في مستوى الأجور الحقيقية.

٦ – تميزت مرحلة السبعينات في تركيا بالصراعات المسلحة بين اليمن والشمال كحروب بالوكالة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد السوفيتي، فقد عمّت الفوضى معظم أرجاء تركيا، وقد دخل النشاط النقابي في هذه الفترة في مرحلة جديدة وسريعة في الجانب السياسي وارتباطه بالسياسة اليسارية خلال أحداث ١٥–١٦ يونيو التاريخية في عام ١٩٧٠.

٧ – كان للطبقة العاملة في تركيا توجهات مستمرة نحو الهجرة إلى بلدان أوربا، إذ كانت تركيا من بين مجموعة الدول من حيث الحركة العمالية المهاجرة منها إلى بلدان أوربا الغربية، وكان المواطنين الأتراك يبحثون عن طرق غير نظامية لعبور الحدود إلى الدول الأوروبية، وكانت تركيا ترسل العمال المهاجرين النظاميين حتى منتصف السبعينيات.

الهوامش التعريفية والإحالة:

(١) تأسس الحزب الاشتراكي في ١٤ آيار ١٩٤٦ بزعامة أسعد عادل مستجاب في مدينة أسطنبول وقد أتهم هذا الحزب بالشيوعية وقدم زعيمه عدة مرات للمحاكم المدنية والعسكرية. أنظر محسن حمزة العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٧٣.

(٢) يتكون مجلس الأمن القومي من رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والقائد العام لقوات الأمن (الجندرمة)، ويمكن دعوة آخرين من الوزراء وغيرهم لحضور بعض اجتماعاته، ويختص المجلس ببعض الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة ويقدم توصياته بشأنها إلى مجلس الوزراء الذي يتعين عليه الاهتمام بما تتضمنه من تدبيرات ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي وتنعقد اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في حال غياب الأول. ينظر وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص١٠٩.

(٣) استمرت وزارة ديميريل في الحكم من ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٩ حتى ١٢ أيلول ١٩٨٠. أنظر أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، ١٩٧٥، ص٢١٣.

المصادر

(١) اسماعيل نوري حميدي، الحركة النقابية في تركيا ١٩٨٠–٢٠١٠، مجلة آداب الرافدين، العدد٨، ٢٠٢٠.

(٢) أكرم بوغرا اكينجي، تاريخ الحركات العمّالية في الدولة العثمانية، جريدة الصباح، ٢٤ أيلول، ٢٠١٧.

(٣) أنس يونس عبد، مجلس الأمن القومي التركي، مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد٥٩، ٢٠٢٠.

(٤) منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩–١٩٩٧، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢.

(٥) خالد عبد الوهاب عبد الرزاق، الصراع بين اليمين واليسار في تركيا وانعكاساته على سياساتها الخارجية ١٩٦٠–١٩٧١، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد٧١، ٢٠١١.

(٦) هزير حسن شالوخ، انقلاب ٢٧ آيار العسكري في تركيا دراسة في انعكاسات الفلسفة الأتتوركية ومعطياتها، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، المجلد١، العدد٤، ٢٠٠٨.

(٧) محمد كامل الربيعي وعلي حسن المكصوصي، التطورات السياسية في تركيا وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد٣٦، ٢٠١٩.

(٨) محمد إلهامي، تركيا جذور الصراعات الداخلية، المعهد المصري للدراسات، ملفات إقليمية، ٢٠١٧.

(٩) محسن حمزة العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦–١٩٦٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.

(١٠) وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨،.

(١١) محمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، ١٩٧٥.
(١٢) وليد محمود أحمد، المصالح السياسية للطبقات الاجتماعية في تركيا، مجلة دراسات إقليمية، العدد٤، ٢٠٠٥.
(١٣) علي عبد الواحد حسون الصائغ، حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الإقليمية والدولية من الأنقلاب العسكري في عام ١٩٦٠، مجلة القادسية في الآداب والعلوم الأجتماعية، المجلد٩، العدد٢، ٢٠١٠.
(14) Yıldırım Koç, Workers and Trade Unions in Türkiye, Confederation of Trade Unions of Turkey Ankara, 1999.
(15) Friedrich Ebert Stiftung, From 1946 to 1996, Technical Support net Edition Fes-Library, November, 1998.
(16) Burak Gürel, Agrarian Change and Labour Supply in Turkey 1950-1980, Journal of Agrarian Change, Vol. 11 No. 2, April 2011.
(17) Demet Şahende Dinler ,Trade Unions In Turkey, Friedrich-Ebert-Stiftung, (18) https://ar.wikipedia.org/wiki.
(19) Helen Chapin Metz, Turkey a country study, Federal Research Division, Library of Congress, January, 1995.
(20) Adnan Mahiroğulları, Türkiye'de Sendikalaşma Evrelerim Ve Sendikalaşmayi Etkileyen Unsurlar , Cumhuriyet Üniversitesi, Iktisadi Ve Idari Bilimler Dergisi , Cilt 2, Sayı 1, 2001.
(21) Ömer Aslan, U.S. Involvement in Military Coups D'état in Turkey and Pakistan During the Cold War Between Conspiracy and Reality, Ph.D ,College of Politic al Science and Public Administration, Ihsan Doğramacı Bilkent University, 2010.
(22) Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs,Turkey's Perspectives and Policies on Security Issues, 2010.
(23) Brian Mello, Considering the Labor Movement in Turkey, European Journal of Turkish Studies, no11, 2010.
(24) Pinar Bilgin, Turkey's Changing Security Discourses: the Challenge of Globalization, European Journal of Political Research, Bilkent University, ankara, Turkey, 2005.
(25) Betül Urhan and Seydi Çelik, Perceptions of National Security in Turkey and Their Impacts on the Labor Movement and Trade Union Activities, European Journal of Turkish Studies, Issue11, 2010.
(26) Ahmet Akgündüz, Labour Migration From Turkey to Western Europe (1960–1974) an Analytical Review, Research in Migration and Ethnic Relations Series, Vol 17, Issue 3, 1993.
(27) Efe Can Gürcan and Berk Mete, The Combined and Uneven Development of Working-Class Capacities in Turkey, 1960–2016, Routledge Taylor & Francis Group, New York, 2018.
(28) Ahmet İçduygu, Turkey's Migration Transition and its Implicationsfor the Euro-Turkish Transnational Space, Migration Research Center, Koc University, Istanbul, Turkey, 2014.
(29) Gülay Toksöz and others, Irregular Labour Migration in Turkey and Impact of Migrant Workers on the Labour Market, International Organization for Migration, October, 2012.
(30) Françoise De Bel-Air, Migration Policy Centre, European University Institute, Issue9, 2016.
(31) Zeynep Ekin Aklar, an Analysis of the Positions of Turkish Trade Union Conferations Towards Social Dialogue, Friedrich-Ebert-Stiftung Association Turkey, 2010.